الاستجابة الحكومية لتقرير المرحلة الثانية من تحقيق برج غرينفِل: التقرير السنوي 2026

25 فبراير 2026

المحتويات

الاستجابة الحكومية لتقرير المرحلة الثانية من تحقيق برج غرينفِل: التقرير السنوي 2026 1

الكلمة التمهيدية الوزارية 2

الملخص التنفيذي 3

الإعلانات والوثائق ذات الصلة التي تُنشر بالتزامن مع هذا التقرير 6

الكلمة التمهيدية الوزارية

لقد أودى الحريق الذي اندلع في برج غرينفِل في 14 يونيو 2017 بحياة 72 نفسًا عزيزة. وسيترك أثره في عائلاتٍ، ومجتمعٍ محليٍّ، وبلادِنا لسنواتٍ طويلة مقبلة. وما تزال شجاعةُ وإصرارُ المفجوعين والناجين ومجتمعِ شمال كنزنغتون الأوسع تُلهم الكثيرين.

يجب أن نستحضر على الدوام أن أوجه الإخفاق لدى الجهات العامة، والصناعة، والجهات الرقابية التي أتاحت وقوع هذه المأساة، ما كان ينبغي لها أن تقع قط. لقد كانت هذه المأساة قابلةً للمنع، وكان ينبغي منعها. وإذ لا يمكننا تغيير الماضي، فإن بوسعنا مواجهة دروسه بصدقٍ وأمانة، واتخاذ إجراءاتٍ حاسمة، والعمل على ضمان ألّا تتكرر مثل هذه الإخفاقات الجسيمة مرةً أخرى.

لقد قبلت الحكومة جميع التوصيات التي قدّمها إليها تحقيق برج غرينفِل، لكنها قدّمت أيضًا التزامًا أوسع: وهو إنفاذ إصلاحاتٍ متسقة وطويلة الأجل، على النحو الذي طالب به السكان ويستحقونه، كي يعيش الناس في أنحاء بلادنا كافة — ولا سيما مستأجرو الإسكان الاجتماعي — في مساكن أكثر أمانًا وأفضل، بوصفه إرثًا مباشرًا لمأساة غرينفِل. وسنعيد بناء الثقة عبر وضع الناس أولًا، وتعزيز أوجه الحماية، وضمان أن يلتزم المسؤولون عن تصميم المباني وإنشائها وإدارتها بأعلى المعايير.

يبيّن هذا التقرير السنوي الأول، الصادر عقب تحقيق برج غرينفِل، ما أحرزناه من تقدّم: رقابةٌ أشدّ؛ وتقدّمٌ في إصلاح منظومة منتجات البناء؛ وإرشاداتٌ أوضح؛ ومعاييرُ مهنيةٌ أعلى؛ وإنفاذٌ مُحسَّن؛ ومعالجةٌ أسرع لأعمال الإصلاح؛ واستعدادٌ أفضل للطوارئ.

غير أنّ ثمّة المزيد مما ينبغي إنجازه. فبعض الإصلاحات يتطلب تشريعًا؛ وبعضها الآخر يتطلب تغييرًا ثقافيًّا مستدامًا. ونحن ملتزمون بتحقيق الأمرين معًا. ونواصل العمل عن كثب لدعم لجنة النُّصْب التذكاري والمجتمع المحلي في التخطيط لإقامة نُصْبٍ تذكاري دائم. وستشهد الأسابيع المقبلة خطوةً مهمة على هذا الطريق، إذ سنُقِرّ تشريعًا يمنحنا سلطةً قانونيةً لتمويل ذلك النُّصْب.

وتقع على عاتقنا مسؤوليةُ ضمان أن يكون الناس آمنين في منازلهم، وأن يشعروا بالأمان فيها، وأن الإخفاقات التي قوّضت تلك السلامة في الماضي لا يمكن أن تتكرر مرةً أخرى. ولن يفترَ تفانينا في الاضطلاع بهذه المهمة.

معالي السيد ستيف ريد OBE، عضو البرلمان (MP)

وزير الدولة للإسكان والمجتمعات والحكم المحلي

الملخص التنفيذي

1. كانت مأساة برج غرينفِل حدثًا ما كان ينبغي أن يقع قط؛ فقد فُقِدت 72 روحًا بريئة بسبب الحريق، في مكانٍ كان ينبغي أن يكون آمنًا وأن يشعر الناس فيه بالأمان.

2. قد مضى عامٌ على نشر الاستجابة الحكومية للمرحلة الثانية من تحقيق برج غرينفِل؛ وكان ذلك يومًا أعاد إلى السطح الذكريات العميقة والمؤلمة لأولئك الذين تضرروا من هذه المأساة على نحوٍ أشدّ من غيرهم.

3. ولا تزال مجتمعات برج غرينفِل، ومجمّع لانكستر ويست السكني، وشمال كنزنغتون ثابتةً لا تلين في تفانيها لرؤية التغيير يتحقّق؛ كما تظل هذه الحكومة ملتزمةً بتنفيذ إصلاحٍ جوهريٍّ ودائم.

4. وقد أسفر عمل السير مارتن مور-بيك وفريقه في المرحلة الثانية من التحقيق عن إصدار 58 توصية. وقد قبلت الحكومة وسائر الجهات المعنية جميع هذه التوصيات.

5. في الاستجابة المقدَّمة إلى التحقيق، عرضت الحكومة خططًا لتنفيذ هذه التوصيات، مشيرةً إلى أنّ ذلك سيستغرق ما لا يقل عن أربع سنوات، إذ إن بعض التوصيات تتطلب سنَّ تشريعات جديدة. والعمل جارٍ على جميع التوصيات، ولا نزال على المسار الصحيح لاستكمالها ضمن ذلك الإطار الزمني.

6. وحتى 25 فبراير 2026، أفادت الحكومة بإتمام 12 توصية وإغلاقها رسميًا، بما في ذلك توصيتين من التوصيات المتبقية من المرحلة الأولى. ونتوقع إغلاق 70% من التوصيات بحلول نهاية عام 2026.

الموضوع	عدد التوصيات	قيد التنفيذ	تمت
قطاع البناء	28	24	4
خدمات الإطفاء والإنقاذ	13	9	4
الاستجابة والتعافي	14	14	0
الأشخاص الأكثر عرضة للخطر وتوصيات المرحلة الأولى	6	2	4
المجموع	**61**	**49**	**12**

7. نُشرت تقارير مرحلية في مايو وسبتمبر وديسمبر من عام 2025، عرضت بالتفصيل الأعمال الجاري الاضطلاع بها لدفع كل توصية قُدُمًا، وأبرز التطورات في نطاق الإصلاح الأوسع.

8. ويعرض التقرير السنوي الآتي سردًا تفصيليًا للأعمال المنجزة خلال العام الماضي، إلى جانب المعالم والخطط للعام المقبل وما بعده. وهو يعكس العمل المتواصل لتعزيز النظم والعمليات التي يقوم عليها قطاع البيئة المبنية، بما يحمي السكان ويضمن سلامة المباني. وقد قُسِّم التقرير إلى فصول موضوعية تتسق مع استجابة الحكومة الصادرة في فبراير

2025، فيما يتضمن الملحق تحديثًا بشأن التقدم المُحرَز إزاء كل توصية على حدة، إلى جانب جدولٍ زمني لتنفيذ التوصيات التي لا تزال مفتوحة.

9. شملت أبرز أوجه التقدّم والتطوّرات في عام 2025 ما يلي:

10. **تعزيز منظومة سلامة المباني وسلامة الحريق.** على مدار العام الماضي، أحرزنا تقدّمًا ملموسًا نحو إطارٍ تنظيميٍّ أكثر اتساقًا وخضوعًا للمساءلة. وقد جُمِعت الآن وظائفُ سلامة المباني، وسلامة الحريق، والاستجابة للطوارئ تحت قيادةٍ واحدة على مستوى الإدارة المختصّة، بما يتيح رقابةً أكثر اتساقًا على المخاطر ونهجًا أكثر تكاملًا في التنظيم والإنفاذ. وفي 27 يناير 2026، أُنشِئَ منظِّم سلامة المباني (BSR) بوصفه كيانًا قانونيًا مستقلًا، بعد انتقاله من الهيئة التنفيذية للصحة والسلامة إلى هيئةٍ مستقلة تتبع وزارة الإسكان والمجتمعات والحكم المحلي؛ وهو معلمٌ رئيس في المسار نحو إنشاء جهةٍ تنظيمية واحدة لقطاع الإنشاءات. وقد أسهم منظِّم سلامة المباني في دفع التحسينات في الثقافة والمعايير عبر قطاع البيئة المبنية، وتتخذ الحكومة الآن خطواتٍ إضافية لضمان أن يعمل نظامُ المباني الأعلى خطورةً على نحوٍ متناسب وفعّال. وبالتوازي مع هذا الانتقال، أُطلقت مشاورة بشأن إخضاع أعمال الاتصالات لإجراءات ضبط البناء؛ ومن شأن المقترحات أن تُخفِّف الضغط على المنظومة، وتحسّن الاتساق، وتضمن توجيه خبرات منظِّم سلامة المباني إلى الأعمال الأكثر تعقيدًا والأعلى خطورة. وتعكس هذه التغييرات التزام الحكومة بتوجيه الإرشاد والمعرفة إلى المجالات الأشدّ احتياجًا، مع مواءمة الممارسة التنظيمية وقدرات القطاع في الوقت ذاته.

11. **دفعُ الإصلاح على مستوى المنظومة عبر قواعدٍ وتوقّعاتٍ أوضح.** واصلنا تعزيز القواعد التي تقوم عليها سلامةُ تصميم المباني وإنشائها وإدارتها. وقد انصبّ عملنا هذا العام على جعل التوقّعات أكثر وضوحًا ومعالجة الثغرات التي حدّدها التحقيق، بما يتيح لنا مواصلة المضيّ بسرعة في المرحلة التالية من التنفيذ. ويشمل ذلك الورقةَ البيضاء لإصلاح منتجات البناء، المنشورة بالتزامن مع هذا التقرير، والتي تقترح تغييراتٍ شاملة لتعزيز الرقابة وسدّ الفجوات التنظيمية، بهدف ضمان أن تُختبَر المنتجات على نحوٍ سليم، وأن تُصدَّق، وأن تُستعمل استخدامًا صحيحًا. ولتعجيل وتيرة إصلاح منتجات البناء، ننشر — بالتوازي مع الورقة البيضاء — مشاورةً بشأن اشتراطٍ عام للسلامة لإدخال المنتجات غير المنظَّمة ضمن النظام الرقابي. ونعتزم طرح تشريعٍ ثانوي لاحقًا هذا العام.وإضافةً إلى ذلك، يستمر العمل على المضيّ قُدُمًا في المراجعة الأساسية للإرشادات التشريعية لسلامة المباني. وقد شرع منظِّم سلامة المباني (BSR) في رسم مسار هذه المراجعة، وانخرط على نطاقٍ واسع مع القطاع، وفي يوليو 2025 عيّن لجنةً من الخبراء لدعم المراجعة وإثرائها. ومن المتوقّع صدور تقريرٍ مرحلي في ربيع 2026.

12. **رفع الكفاءة والقدرة عبر قطاع البيئة المبنية.** عقب الالتزامات التي قُدِّمت في فبراير 2025، اتخذنا خطواتٍ مهمة لتحسين المعايير المهنية في مجالات الإنشاءات، وهندسة الحريق، وضبط البناء، وتقييم مخاطر الحريق. وعلى مدار العام الماضي، بدأت هيئاتٌ جديدة للمشورة الفنية، وأطرُ الكفاءة، والتواصلُ على مستوى القطاع بأسره في إرساء ثقافةٍ مهنيةٍ أقوى وأكثر اتساقًا، على النحو الذي يقتضيه التحقيق. وبالتوازي مع ذلك، بدأت استثماراتٌ مستهدفة في توسيع الطاقة الاستيعابية للقوى العاملة في المجالات الرئيسية التي ازداد فيها الطلب. وخلال عام 2025، أتمّ أكثر من 1,200 مختص عبر مجالات هندسة الحريق، وضبط البناء، والإنشاءات تدريبًا محدَّثًا على الكفاءات، متوائمًا مع الأطر الجديدة. كما جرى اعتماد بيان الكفاءة الصادر عن اللجنة الاستشارية لمهندسي الحريق من قِبل 35 مؤسسة

تعليمٍ عالٍ، بما أسهم في تحديث مسارات الدرجات العلمية ومسارات التطوير المهني المستمر (CPD). وراجع الفريق المستقل لضبط البناء أكثر من 220 إفادةً من الأدلة لصياغة توصياته، المتوقع صدورها لاحقًا في عام 2026.

13. **تعزيز المساءلة وتدعيم الإنفاذ.** ركزنا على ضمان مساءلة مَن تقع على عاتقهم مسؤولية الحفاظ على سلامة الناس عندما لا تُستوفى المعايير. وخلال العام الماضي، رسّخت الحكومة أدواتٍ تنظيمية جديدة، ووسّعت القدرة على الإنفاذ، وأقامت آلياتٍ مُحسَّنة لتتبّع الأداء. ويشمل ذلك استحداث مساراتٍ جديدة للتدخل عندما تستمر مخاطر السلامة، ودعم الجهات الرقابية المحلية لاتخاذ إجراءاتٍ أكثر سرعة وفاعلية. وخلال العام المنصرم، أصدرت الجهات الرقابية المحلية عددًا من الإخطارات الرسمية يزيد بنسبة 124%، وأجرت عددًا من عمليات التفتيش يزيد بنسبة 140% مقارنةً بالعام السابق. ودعم فريق التفتيش المشترك أكثر من 110 تقييماتٍ للمباني، ما أسفر عن 15 إجراءً إنفاذيًا إذ ظلّت المخاطر دون معالجة. وسيُستكمل الملاك الوظيفي لوحدة إنفاذ أعمال الإصلاح (Remediation Enforcement Unit) بالكامل بحلول نهاية مارس 2026، بما يتيح التدخل المباشر في المباني الأعلى خطورة.

14. **دعم السكان ووضع أصواتهم في صميم العمل.** كانت أولويةٌ محورية منذ فبراير 2025 تتمثل في تعزيز حقوق السكان، وتحسين الشفافية، وضمان التعامل مع الشواغل بسرعةٍ واحترام. وخلال الاثني عشر شهرًا الماضية، مضينا قُدُمًا في إصلاحات تنظيم شؤون المستهلكين في الإسكان الاجتماعي، وعزّزنا قنوات إبداء ملاحظات السكان، ووسّعنا نطاق تدريب السكان ودعمهم، وواصلنا العمل مع المتأثرين بمأساة برج غرينفِل لضمان أن تظل الخبرة المعيشة ركيزةً تُسهم في توجيه تطوير السياسات. وخلال العام الماضي، استفاد أكثر من 4,500 من السكان من التدريب ومعلومات الحقوق عبر برامج ممولة من الحكومة، فيما أسهمت لجنة السكان الموسَّعة إسهامًا مباشرًا في أكثر من 20 قرارًا سياساتيًا، بما في ذلك المقاربات المتعلقة بالشفافية وتسوية الشكاوى. وقد وصلت حملة Make Things Right إلى ما يُقدَّر بنحو 1.8 مليون مستأجر، مع زيادةٍ قابلة للقياس في الإبلاغ عن المشكلات في المراحل المبكرة.

15. **تسريع أعمال الإصلاح وتحسين الدعم للمقيمين في المباني المتأثرة.** يبقى ضمانُ أن تصبح المنازل التي تعاني مشكلاتٍ خطيرة تتعلق بالسلامة آمنةً محورًا أساسيًا في عملنا. وخلال العام الماضي، اتخذنا خطواتٍ لإزالة العوائق أمام أعمال الإصلاح، وتعزيز مساءلة المسؤولين عن المباني غير الآمنة، ودعم السكان الذين يواجهون تأخيراتٍ أو حالةً من عدم اليقين. وبحلول نهاية ديسمبر 2025، كانت أعمال الإصلاح قد بدأت أو اكتملت في 2,168 مبنى، منها 1,475 اكتملت بالكامل. وقد حدّد المطوّرون مسارَ الإصلاح لنسبة 93% من المباني المشمولة بعقد المطوّرين، وشرعوا في العمل أو أتمّوه في نسبة 41% من المباني التي ثبُت وجود عيوبٍ مؤكدة فيها. كما أنجز برنامج سلامة الكسوة (Cladding Safety Scheme) مراجعةً أولية لجميع سجلات بيانات هيئة المساحة الوطنية (Ordnance Survey) الخاصة بالمباني ذات أربعة طوابق فأكثر. ويعرض التقرير التقدّم المُحرَز، بما في ذلك تعزيز الصلاحيات الرقابية، واستحداث مساراتٍ جديدة للإشراف، والعمل مع القطاع لتحسين وتيرة أعمال الإصلاح وجودتها.

16. **تعزيز المرونة الوطنية وتحسين الجاهزية للطوارئ.** عملنا هذا العام على تنفيذ توصيات التحقيق المتعلقة بالاستجابة للطوارئ، مع التركيز على تحسين التنسيق محليًا ووطنيًا، وتعزيز دور المستجيبين من الفئة الأولى (Category 1 responders)، وضمان أن تكون احتياجات السكان المعرّضين للخطر في صميم التخطيط والاستعداد. وتدعم

الإرشادات الوطنية المُحدَّثة والتوقّعات الأوضح للشركاء منظومةً أكثر قدرةً على الصمود، تستطيع الاستجابة بفاعلية لحالات الطوارئ المعقّدة. وطوال عام 2025، أتمّ أكثر من 2,000 من المستجيبين تدريبًا جديدًا متوافقًا مع معايير المرونة الوطنية المُحدَّثة و"الكتاب الكهرماني" (Amber Book). وتقوم الآن خمس مناطق Trailblazer ضمن منتديات المرونة المحلية (LRF) باختبار نماذج قيادةٍ متكاملة للمرونة، على أن تصدر النتائج الأولية في صيف 2026. ونُشرت إرشاداتٌ مُنقَّحة بشأن دعم السكان المعرّضين للخطر في أبريل 2025، مقرونةً بتوقّعاتٍ مُحدَّثة لواجبات السلطات المحلية القانونية.

الإعلانات والوثائق ذات الصلة التي تُنشر بالتزامن مع هذا التقرير

17. أعلنت الحكومة أنها ستُدخِل قريبًا تشريعًا يتيح إنشاء النُّصْب التذكاري لبرج غرينفِل وصيانته. وسيُكرّم هذا النُّصْبُ التذكاري من فقدوا حياتهم، ومن تبدّلت حياتهم إلى الأبد بسبب هذه المأساة. وسيكون مكانًا للوقار والسكينة، حيث يمكن للناس أن يتذكّروا، ويتأمّلوا، ويؤدّوا واجب العزاء والاحترام. وكما أوصت اللجنة المستقلة، سيُنشأ أيضًا حيّزٌ تذكاريٌّ خاصٌّ مُقدَّس لأولئك الذين تأثروا بالمأساة على نحوٍ أشدّ. وتلتزم الحكومة بدعم اللجنة المستقلة للنُّصْب التذكاري لبرج غرينفِل والمجتمع المحلي في إنشاء نُصْبٍ يليق بالمقام ويبقى أثره، بما يضمن ألّا يُنسى أبدًا المتأثرون، ولا أولئك الذين فقدوا حياتهم على نحوٍ مأساوي.

18. تمضي الحكومة قُدُمًا في برنامجٍ من الإصلاحات الجوهرية لتعزيز إطار منتجات البناء، وضمان منظومةٍ أكثر متانة وشفافية وجديرة بالثقة. واستجابةً للورقة الخضراء الخاصة بإصلاح منتجات البناء، نشرت الحكومة ورقةً بيضاء تُحدِّد السياسات والخطوات التالية على نحوٍ واضح، مع تركيزٍ على تحسين السلامة وتعزيز المساءلة. ولدفع الإصلاح، تُجري الحكومة كذلك مشاورةً بشأن اشتراطٍ عام للسلامة لإدخال المنتجات غير المنظَّمة ضمن النظام الرقابي، مع خطط — رهناً بإتاحة الوقت البرلماني — لطرح تشريعٍ ثانوي لاحقًا هذا العام.

19. وتظل هذه الحكومة مُنصبّةً على ضمان أن يشعر السكان بالأمان في منازلهم، وأن تكون التوقّعات واضحة وقابلة للمساءلة، وأن تتوفر للقطاع المعلوماتُ التي يحتاج إليها للوفاء بمسؤولياته. ويُشكّل ذلك الأساس لالتزامنا بتنفيذ جميع التوصيات المقبولة، وبضمان ألّا تتكرر الإخفاقات التي أدت إلى مأساة برج غرينفِل.